الأنباء
السبت 1 ديسمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

خلال مشاركتهما في المؤتمر العام الـ 11 للجمعية البرلمانية الآسيوية بمدينة إسطنبول

النصف: الكويت تسعى لتنويع مصادر دخلها وتطوير التنمية
الدقباسي: سياستنا متوازنة ومعززة للسلم والأمن العالميين

راكان النصف ود.خليل عبدالله خلال المؤتمر

علي الدقباسي

علي الدقباسي ود.خليل عبدالله أثناء فعاليات المؤتمر

أكد رئيس وفد الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف أن الكويت سعت في الآونة الأخيرة إلى التوجه نحو تنويع مصادر دخلها القومي وتطوير استراتيجياتها التنموية الوطنية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها النصف خلال اجتماع المؤتمر العام الـ11 للجمعية البرلمانية الآسيوية بمدينة إسطنبول التركية تحت عنوان «تعزيز الازدهار الاقتصادي في آسيا».

وذكر النصف ان سعي الكويت لتعزيز أوجه التعاون الاقتصادي مع مختلف دول العالم وخاصة الدول الآسيوية، التي تعتبر أحد الوجهات الرئيسية للكويت، يأتي تنفيذا للرؤية السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد؛ بهدف تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري رائد في المنطقة، مضيفا انه تأسيسا لذلك استضافت الكويت القمة الأولى لدول حوار التعاون الآسيوي في 2012.

وقال ان سعي الدول الآسيوية لتحقيق الازدهار الاقتصادي يمثل أمرا ضروريا في الوقت الراهن مع تسارع خطى الاندماج الاقتصادي العالمي وتصاعد التعاون الإقليمي، مشددا على ضرورة أن يتعين الاستثمار الإيجابي للآليات القائمة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في سبيل تعزيز الازدهار الاقتصادي الآسيوي.

راكان النصف متحدثا

وأشار إلى أن ذلك لا يتم إلا من خلال تطبيق مجموعة من السياسات السليمة التي تهدف إلى خلق بيئة آمنة ومنظمة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتنمية اقتصادات الدول الآسيوية واستمرار تقييم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي يمكنها التكيف مع التغيرات والتحديات الاقتصادية العالمية.

وأوضح أن الازدهار الاقتصادي في الدول الآسيوية نشأ منذ مئات السنين بجهود الشعوب الآسيوية وطرقه التجارية المميزة كطريق الحرير التاريخي ليبقى خارطة الطريق ومثالا يحتذى به لحاضر ومستقبل الأجيال القادمة متماسكا وفعالا أساسه السلام والتعاون والانفتاح وقبول الآخر والتعلم المتبادل.

وأضاف انه «من هذا المنطلق تمتاز الدول الآسيوية بتنوع وغنى مواردها الطبيعية وإرثها الديني والثقافي والحضاري الذي يجب علينا جميعا المحافظة عليه وحمايته».

وأشار النائب النصف الى أن القارة الآسيوية تمتلك مخزونا كبيرا من الطاقات والثروات، إضافة إلى إنجازات كبيرة حققتها بعض الدول في مجال تنمية الموارد البشرية وتمتاز أيضا بتنوع الثقافات والحضارات والديانات فيها التي تعد من المؤهلات التي تساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي في البلاد الآسيوية.

وخلص النائب النصف في ختام كلمته إلى التأكيد على أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات لما لها من أثر بالغ في تعزيز التعاون المشترك بين الدول الآسيوية وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية.

كما أشار إلى الحاجة إلى رؤية مشتركة تشمل طموحات الدول الآسيوية التي ستضع الخطوات التالية للتعاون المستقبلي بما يتماشى مع الأجندة الإقليمية والدولية.

وتستضيف مدينة اسطنبول التركية اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والجلسة العامة الـ 11 للجمعية البرلمانية الآسيوية بمشاركة عدد كبير من البرلمانيين في الدول العربية والإسلامية ومنهم وفد من مجلس الأمة الكويتي برئاسة وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وعضوية عضوي الشعبة النائبين علي الدقباسي ود.خليل عبدالله.

ومن المقرر أن تناقش الجمعية البرلمانية الآسيوية اليوم عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال أبرزها تعزيز الازدهار الاقتصادي في آسيا واعتماد جدول أعمال الجلسة العامة الـ 11 وتقرير رئيس المجلس التنفيذي الثاني إلى جانب اجتماعات منفردة للجان الجمعية.

من جانبه، شدد عضو الشعبة البرلمانية النائب علي الدقباسي على أن الكويت ممثلة ببرلمانها تعتبر عضوا فاعلا في اتحاد البرلمانيين الدولي وعضوا فاعلا في المجموعة البرلمانية الآسيوية.

وقال الدقباسي لـ «كونا» عقب مشاركته في اجتماعات لجان المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية الذي عقد في مدينة إسطنبول إن الشعبة البرلمانية الكويتية تلعب دورا كبيرا في صياغة القرارات في المجموعة الآسيوية، مشيرا إلى أن هذا الدور يمتد إلى تجمعات برلمانية أخرى.

وأكد أن «الكويت كعادتها بسياستها المتوازنة المعززة للسلم والأمن العالميين ودفع المؤسسات الدولية إلى القيام بمهاماتها الإنسانية وتطبيق القانون الدولي حققت نجاحات كبيرة وهذا من مدرسة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ومدرسة الكويت التي طالما لعبت دورا مؤثرا إنسانيا وأمميا».

وأضاف «يقع على عاتقنا كبرلمانيين دعم سياسة الدولة وتعزيز مصالحها بهدف الوصول بالكويت إلى الدور المؤثر في القرار البرلماني الدولي».

وأوضح أن تعزيز علاقات الكويت البرلمانية هو تعزيز التواصل مع الشعوب وبقية الأصدقاء والأشقاء في آسيا، مشيرا إلى أن المشاركة في هذا الحدث تكتسب أهمية خاصة بهدف تعزيز علاقة الكويت مع الشعوب والأحزاب الحاكمة في بلادها.

وأضاف «هدفنا إبراز وجه الكويت الحضاري والثقافي والإنساني في هذه المشاركات»، مشيرا إلى أن اعضاء الوفد الكويتي يعملون في كل اللجان الموزعة في الاجتماعات.

وقال إنهم شاركوا في اللجنة الثقافية خلال جلسات امس، معربا عن أمله أن تكون مشاركتهم ناجحة.

وأضاف ان الوفد الكويتي المشارك أوصى بمقترح في اللجنة الخاصة بالنساء البرلمانيات بمكافحة اي تمييز ضد المرأة الى جانب توصيات شجب اعمال العنف تجاه المرأة في آسيا والاتجار بالبشر وتمكين ودعم المرأة الآسيوية في الوصول الى الحياة الديموقراطية البرلمانية.

ويشارك وفد من مجلس الأمة برئاسة وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني والجلسة العامة الـ11 للجمعية البرلمانية الآسيوية بمدينة إسطنبول.

ويضم الوفد إضافة إلى النصف عضوي الشعبة النائبين علي الدقباسي ود.خليل عبدالله.

البابطين: ما أسس تنازل الحكومة عن 14٪ من حصتها للمستثمر في قانون إنشاء شركات محطات الكهرباء؟

وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالا الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء م.بخيت الرشيدي جاء فيه: لما كان القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، قد صدر لاسباب اهمها ـ حسبما جاء في المذكرة الايضاحية ـ لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية الاستراتيجية اضافة الى اتاحة الفرصة للمواطنين ليكونوا شركاء في هذه المشروعات تشجيعاً على الادخار وتحقيقا لمصادر دخل اضافية. هذا، وقد صدر هذا القانون ونشر في الجريدة الرسمية في تاريخ 2010/6/27 وقد صدر تبعا لذلك المرسوم رقم 465 لسنة 2010 في تاريخ 2010/11/14 باصدار اللائحة التنفيذية للقانون 39 لسنة 2010 وحيث نصت المادة الأولى من القانون المشار اليه على ان «يعهد مجلس الوزراء الى جهة حكومية يختارها بأن تقوم وحدها دون غيرها بتأسيس شركة كويتية مساهمة او اكثر مقرها الكويت يكون غرضها بناء وتنفيذ وتشغيل وادارة وصيانة محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت على ان تخصص اسهم هذه الشركة او الشركات على النحو التالي:

عبد الوهاب البابطين

1ـ نسبة لا تزيد على 24٪ من الاسهم للحكومة والجهات التابعة لها.

2ـ نسبة لا تقل عن 26٪ من الاسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشارك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية والشركات الاجنبية المتخصصة التي يوافق عليها مجلس الوزراء ويرسو المزاد على من يقدم اعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة اليها مصاريف التأسيس ـ ان وجدت ـ ويلتزم من يرسو عليه المزاد، وبالسعر ذاته الذي رسا به المزاد، بالاكتتاب في جميع الاسهم التي تؤول الى الدولة وفقا لاحكام المادة الثالثة من هذا القانون.

3ـ نسبة 50٪ من الاسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

4ـ تحول الزيادة الناتجة عن بيع الاسهم وفقا لاحكام البند 1 من هذه المادة الى الاحتياطي العام للدولة.

5ـ تكون مدة التعاقد لهذا المشروع اربعين سنة ميلادية منذ تاريخ ابرام العقد.

ثم جاء في نص اللائحة التنفيذية لهذا القانون بخصوص المادة المشار اليها ما لا يخرج عن الذي جاء بنص المادة الأولى المشار اليها.

واثناء عملية تطبيق القانون رقم 39 لسنة 2010، ظهرت مثالب وعيوب في التطبيق تعوق عملية تنفيذ هذا القانون، وكان ذلك عائدا الى قصور تشريعي في الصياغة حيث جاءت الصياغة في بعض العبارات مبهمة «حسبما جاء في المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2012» الامر الذي حدا الى اصدار المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2012 بتعديل بعض احكام القانون 39 لسنة 2010، وقد نشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية في تاريخ 2012/11/29.

هذا، وقد تضمن التعديل استبدال المادة الأولى من القانون رقم 39 لسنة 2010 والخاصة بتوزيع نسب الاسهم في الشركة او الشركات المزمع انشاؤها حيث جاء في التعديل امران بالغا بالخطورة.

اولهما: انه استبدل معيار رسو المزاد على المساهم من اعلى سعر الى اقل سعر خدمة، حيث جاء في التعديل ما نصه: 2ـ نسبة 26٪ من الاسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية والشركات الاجنبية المتخصصة والشركات غير المسجلة في سوق الكويت للاوراق المالية التي يوافق عليها مجلس الوزراء ويرسو المزاد على من يقدم اقل سعر للخدمة مع تحقيق افضل معادلة بين قيمة التعرفة المقترحة لبيع الخدمة في عرض المستثمر والقيمة المقترحة لشراء السهم في الشركة ووفقا لأفضل معايير الجودة الخاصة بهذا الشان الواردة في مستندات طرح المشروع وتحدد جلسة علنية لفض المظاريف المالية والاعلان عن الاسعار.

الثاني: استبعاد الفقرة الخاصة بتحويل الزيادة الناتجة عن بيع الاسهم الخاصة بالحكومة 24٪ الى الاحتياطي العام للدولة.

وقد صدر قرار وزاري رقم 357 لسنة 2013 بتاريخ 2013/8/25 بشان تأسيس شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وادارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى برأسمال مصرح به ومصدر بمبلغ 110 ملايين دينار، المدفوع 13,750 مليون دينار ونشر هذا القرار في 2013/10/6.

ومع الاخذ بعين الاعتبار ان هذا القرار الاخير والصادر من وزير التجارة والصناعة لم يتضمن الاشارة الى المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2012 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة لتتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، مما قد يستفاد منه ان هذا القرار قد صدر وفقا لمعيار اعلى سعر للسهم وليس وفق معيار اقل سعر خدمة.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ ما الاساس القانوني للحكومة او الجهة ذات الصلة القائمة على تنفيذ هذا القانون بالتنازل عن 14٪ من حصتها للمستثمر؟ وهل تم هذا التنازل معاوضة ام تبرعا؟ واذا كان معاوضة فكم مقداره؟ وكيف تم سداده؟ وما سنده القانوني؟ وهل سيكون ذلك نهجا تنتهجه الدولة مع كل المستثمرين ام خاص ببعض دون اخر؟ واذا كانت هناك مفاضلة بين بعض المستثمرين دون اخر فما معايير هذه المفاضلة؟

2ـ ما الآلية التي تكونت على اساسها الشركة المساهمة المنشأة وفقا للقانون المذكور سالفا في ظل عدم طرح نسبة المواطنين للاكتتاب العام حتى تاريخ ورود هذا السؤال وما السند القانوني في انشاء الشركة المساهمة دون طرح الحصة الخاصة بالمواطنين للاكتتاب، علما بان ذلك يشكل مخالفة لمقصود المشرع من اصدار القانون وحرمانا للمواطنين من المساهمة في الشركة ومن ثم التأثير على الدخل الخاص بالمواطنين.

3ـ ما كيفية توزيع الارباح الناشئة عن مباشرة الشركة المساهمة لنشاطها؟ وهل سيكون هناك رصيد مستحق للمواطنين عن حصتهم الـ 50٪ التي من المفترض طرحها للاكتتاب في الفترة من تاريخ مباشرة النشاط حتى الاكتتاب؟

استفسر عن إنشاء خزانات تجميع مياه الأمطار

السويط يسأل عن مراسلات بين «السكنية» و«الأشغال» حول مجرور الأمطار في مدينة صباح الأحمد السكنية

وجّه النائب ثامر السويط سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري، قال في مقدمته: نمى إلى علمي أن هناك مراسلات بين وزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن أزمة مجرور الأمطار الرئيسي وخزانات المياه في مدينة صباح الأحمد السكنية تعود إلى العام 2007،

ثامر السويط

وأشارت المراسلات إلى أن مسؤولية إنشاء الخزانات تاهت بين البيروقراطية الحكومية وتقاذف كل جهة مسؤولية التنفيذ، فبينما خاطبت «الأشغال» في كتب مؤرخة في مارس وأبريل 2013 المؤسسة بضرورة إنشائها، ونحن اليوم في أواخر عام 2018 وللأسف لم تنفذ خزانات مياه الأمطار في مدينة صباح الأحمد السكنية، الأمر الذي تسبب بشكل كبير في عرقلة جهود صرف الأمطار، ما تسبب بأضرار بالغة للمواطنين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ هل تمت مراسلات بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الأشغال العامة بشأن مجرور الأمطار الرئيسي وخزانات المياه في مدينة صباح الأحمد السكنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من هذه المراسلات والردود الواردة إليكم بهذا الشأن مع بيان تواريخها.

2ـ لماذا لم تدرج المؤسسة تنفيذ خزانات صرف مياه الأمطار المتوقعة في مدينة صباح الأحمد السكنية كما فعلت في مدينة غرب عبدالله المبارك مؤخرا، على الرغم من تنبيه المصمم بضرورة هذا الأمر لعدم وجود شبكة مياه أمطار رئيسية لوزارة الأشغال العامة في المنطقة؟

عبدالله لإنشاء جسر مشاة بين القادسية والمنصورية

قدم النائب د.خليل عبدالله اقتراحا برغبة قال في مقدمته: نظرا لما تمثله المنطقة الفاصلة بين منطقة القادسية بالقطعة (2) ومنطقة المنصورية بالقطعة (1) مقابل حسينية آل ياسين والعباسية من خطورة على المشاة المرتادين للشارعين خلال قطع الطريق بين المنطقتين وتلافيا لأي حوادث قد تقع بعد تكرار حالات الدهس، فقد بات من الضروري تحسين حركة المشاة وجعلها أكثر أمانا وفي نفس الوقت تحاشيا للحوادث المتكررة والازدحام المروري بين الشارعين اللذين يفصلان المنطقتين عن بعضهما، وذلك عبر إنشاء جسر للمشاة بمواصفات عالمية متكاملة.

د. خليل عبدالله

ونص الاقتراح على ما يلي: تلتزم وزارة الأشغال العامة بإنشاء جسر عبور آمن للمشاة لتسهيل حركة المشاة وتخفيف الازدحام المروري بين منطقتي القادسية قطعة (2) والمنصورية قطعة (1)، على أن يتضمن الجسر مواصفات تصميمية عالية من حيث التظليل وتناسب التصميم الخارجي مع بيئة المنطقتين ومراعاة توفير متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من خلال توفير مصعد وسلم كهربائي لتسهيل عملية الصعود والنزول من الجسر.